دور وسائل الإعلام الليبية
في رفع الوعي بقضايا البيئة من منظور إدارة الأزمات

■ د.عبدالمجيد عمار الساعدي *

● تاريخ استلام البحث 2022/11/17م ● تاريخ قبول البحث 29 /2022/12م

■ **المستخلص:**

يحاول هذا البحث التركيز على التناول الإعلامي لوسائل الإعلام الليبية لظاهرة ملحة وخطيرة وهي مشكلة البيئة، ويتناول البحث نبذة مبسطة عن الإعلام الليبي خاصة بعد التغيرات الجذرية التي شهدتها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م والتي نتج عنها تغيير تام في خارطة واهتمام وأولويات الإعلام الليبي.

وينصب محور اهتمام هذه الدراسة على كيفية تناول الإعلام الليبي الجديد لقضايا البيئة والتلوث في ليبيا ومدى اهتمامه بهذا النوع من القضايا . يستهدف البحث التعرف على الأسباب والصعوبات التي قد تكون وراء عدم إعطاء قضايا البيئة المساحة الكافية في وسائل الإعلام الليبية، كما استندت هذه الدراسة على مدخل إدارة الأزمة في تناول موضوع البحث وذلك كون المشكلات البيئية اكتسبت عبر مراحلها المتعددة والمتشابكة صفة الأزمة، كما سعت الدراسة أيضا إلى نظرة الإعلام الليبي لمشكلات البيئة و التعرف على العوامل والظروف التي تحد من اهتمامه بها.

تخلص الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي لاشك في أنها قد تسهم في خدمة الدراسات القادمة المهتمة بهذا الجانب ومقاربته بنظريات تدعم معالجته على أساس علمي متنوع ورصين .

● **الكلمات المفتاحية:** وسائل الإعلام، الإعلام الليبي، قضايا البيئة.

* محاضر بقسم العلاقات العامة والإعلان – كلية الإعلام - جامعة طرابلس E - mail:abdulmgidasadiasadi@gmail.com

■ **Abstract :**

This article aims to focus on the Libyan media policy regarding the environment issues. The article also provides a brief introduction regarding the Libyan media developments particularly after the 17th February 2011 which may consider as turning point .

the crucial of this study is how the Libyan media is dealing with the environments issues and pollution. in the other hand identifying the main reasons and difficulties behind the neglecting of such issues in Libyan media.

The study uses the crisis approach to investigate this phenomenon. also to identify the main obstacles and difficulties which may hamper the Libyan media performances in dealing with environmental issues.

● **Keywords**: mass media, Libyan media, environmental issues

■ **مقدمة:**

إن من أبرز القضايا المعاصرة التي بات تأثيرها يطال ويهم كل إنسان حول العالم هي قضية البيئة ولاشك أن المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية والإقليمية المتخصصة الذي أصبح التلوث أحد مشكلاتها وهمومها الأساسية التي تسعى لتجنيد كل مقدراتها من أجل تنبيه الأفراد بشكل خاص إلى خطورة إغفال قضايا البيئة وتسعى هذه المنظمات إضافة إلى سن القوانين وفرض سياسات بيئية على مستوى الدول فإن هاجسها الأهم هو تحويل قضايا البيئة إلى قضية شخصية تتعلق بكل فرد وحياته ومستقبل أبنائه إن طبيعة العصر بالأساس ترتب عليها إساءة إلى البيئة بشكل أكبر وأوسع من أي عصر آخر ومشكلة البيئة هي مشكل عالمية في الأساس.

«فقد كان من نتائج التسارع في التنمية الصناعية والتقنية أن تزايد التدخل البشري في الطبيعة. ولم تبق إلا جوانب قليلة من الطبيعة لم يمسها التدخل البشري الذي اشتمل حتى الآن على مجالات النمو الحضري والإنتاج والتلوث الصناعي والمشروعات الزراعية الضخمة وبناء السدود والمصانع المائية وبرامج تطوير الطاقة النووية وتضافرت نتائج هذه

العمليات مجموعها لنشر الدمار في البيئة ولأسباب يصعب تبينها وبعواقب يتعذر حسابها بصورة مسبقة" .[1]

إننا في عصر يتصف بكونه ينتج التلوث بشكل أو بأخر وبحجم كبير في تأثيره ومداه يمس البيئة بكل مكوناتها وأيضا يطال كل نواحي الحياة البشرية.بل أحيانا تتجاوز في أثرها الجانب الصحي فحسب ليصل تأثيرها الجانب النفسي والأمني وقد يتعلق الأمر أيضا بهوية الأفراد.

وهو ما اعتبره عالم الاجتماع الألماني اولريخ بك Beck فعليا عبارة عن إقامة ما يسميه (بمجتمع المخاطرة العالمي)،» إن التغير التقاني في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعا جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يوجهها أو يتكيف معها – وحسب بك Beck فإن المخاطر تتجاوز الجانبين البيئي والصحي – بل يشتمل كذلك سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة." [2]

كما يرى بك Beck إن هذه المخاطر تتجاوز في نطاقها حدود البلدان والمجتمعات وهي" تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية . إن مخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية وتكون لها آثار شخصية وعالمية في الوقت نفسه. إن كثيرا من الأخطار المصنعة ولاسيما في ميادين الصحة والبيئة تتجاوز حدود البلدان وتتعدى النطاق القومي».[3]

ومن هنا يأتي دور الوعي بالبيئة ودور وسائل الإعلام بشكل خاص في رفع الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات.

والواقع أن قضية البيئة لا يفرضها منطق المصلحة الفردية والجماعية في العيش في بيئة آمنة وصحية بقدر ما يفترض أن تكون قضايا البيئة حاضرة في أجندة واهتمامات وسائل الإعلام بحكم طبيعة ودور وسائل الإعلام نفسها بمعنى آخر إن ضرورة حضور وتبني قضايا البيئة في وسائل الإعلام يفترض أن ينبع من مسؤولية وسائل الإعلام ومن صميم عملها أيضا.

إذ إن الدور التقليدي لوسائل الإعلام هو– تقديم المعلومات والأخبار والتثقيف ورفع مستوى الوعي. ويفترض ان تكون البيئة حاضرة بقضاياها وأخبارها وكل ملفاتها في الأخبار وفي برامج التثقيف غير إن هذا لم يتحقق للأسف وشكل بالتالي غياب قضاياالبيئة في التناول الإعلامي درجة من الإغفال وتدني الإحساس الفردي بالمسؤولية تجاه البيئة والسؤال الأساسي الذي يجب ان نحاول الإجابة عليه هو ما ذا كان هناك من تقصير من قبل وسائل الإعلام في تناول قضايا البيئة وهذا ما نحاول في هذا البحث من التوصل إلى أسبابه وعوامله وخلفياته في ليبيا تحديدا،إضافة إلى التعريف على مدى توافر مفهوم وتطبيقات إدارة الأزمات في تغطية وتناول قضايا البيئة من قبل وسائل الإعلام كون استراتجيات الاتصال تتحدد بناء على طبيعة القضايا وخلفياتها وهو ما ستقوم به هذه الدراسة وما تسعى للكشف عنه.

■ **مشكلة البحث وأهدافه:**

ان الظروف التي تمر بها ليبيا من الناحية السياسية والأمنية خلقت مناخا أو ظروفا ربما يكون لها دور في تحديد اهتمامات وسائل الإعلام الليبية غير إن هذه الظروف والتي لاشك انها مؤثرة لا يمكن ان نلقي عليها اللوم وحدها ونعتبرها مبررا لإغفال قضايا البيئة التي أصبحت لا تقل تأثيرا ولا إلحاحا عن غيرها من القضايا في المجتمع الليبي. ومن هنا فإن الدراسة تكتسب أهمية خاصة كونها تركز على قضية البيئة وتحاول أن تتعرف على الظروف والأسباب وأيضا تقيّم أداء وسائل الإعلام الليبية المختلفة في هذا المجال، وما إذا كان ذلك يتم على أساس مدخل إدارة الأزمات.

ان تعامل وسائل الإعلام الليبية مع قضايا البيئة يحتاج بالضرورة لتقييم علمي وهو ما يستدعي التركيز على فئات لها اطلاع واسع من ناحية ولها قدرة على تحليل وتقييم الأداء والتناول الإعلامي بشكل خاص . وهو ما يبرر اختيار العينة ومجتمع الدراسة لتتخذ من طلاب الإعلام عينة لهذه الدراسة.

● **وتهدف الدراسة إلى :**

1 – التعرف على أداء الإعلام الليبي في مجـــال القضايا البيئية.

2 – تقيّم هذا الأداء ومعرفة نقاط الضعف والقوة في الأداء الإعلامي.

3 – تحديد ما إذا كان الاهتمام أو عدم الاهتمام بقضايا البيئة ينبع من خطة أو استراتيجية واضحة المعالم، بمعنى أدق متى كانت مقاربة إدارة الأزمات تشكل منطلقا للمعالجة والتناول الإعلامي لقضايا البيئة.

4 – التعرف على أهم العقبات والصعوبات والظروف التي تحدد درجة اهتمام الإعلام الليبي بقضايا البيئة.

ومن أجل أن تحقق الدراسة أهدافها المتوخاة قام الباحث بصياغة عدد من الفرضيات:

■ الفرضيات

الفرضية الأولى: ان الإعلام الليبي بشتى وسائله وأشكاله لا يعطي قضايا البيئة اهتمام كافً.

الفرضية الثانية: ان هناك تدنيا في مستوى الوعي بقضايا البيئة لدى الرأي العام الليبي.

الفرضية الثالثة: إن الإعلام الليبي لا يملك خططا إستراتيجية تتضمن الاهتمام بقضايا التوعية البيئية.

الفرضية الرابعة: الظروف الحالية للدولة الليبية جعلت الاهتمام بقضايا التوعية البيئة أقل أهمية في وسائل الإعلام الليبية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد اعتماد على مدخل إدارة الأزمات في تناول وطرح قضايا البيئة في وسائل الإعلام الليبية

■ عينة الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة لتكون على عينة من طلاب الإعلام بمختلف التخصصات والمراحل وقد تم توزيع الاستبيانات على عدد 62 طالبا وطالبة وبإتباع أسلوب العينة المتاحة.

وتعرف العينة المتاحة بأنها» مجموعة من أفراد جهاز يسهل الوصول إليهم للدراسة، مثل مجموعة من التلاميذ الملتحقين بمساق مقدمة لوسائل الإعلام ويدعي أنصار إجراء العينة المتوافرة أو المتاحة بأنه إذا كانت الظاهرة أو الخصائص أو الميزات موجودة فعلا فإنها يجب ان تظهر في أي عينة ". [4]

■ **أهمية الإعلام البيئي**

الإعلام البيئي هو كل نشاط إعلامي يتناول البيئة وما يتعلق بها من أخبار ومعلومات وتداولها ونشرها عبر أي وسيلة من الوسائل الإعلامية بغية إحداث درجة من الانتباه والتأثير أو التعاطف مع قضايا البيئة. وهو أولا نشاط مدروس يهدف لإحداث تغيير ما في علاقة الإنسان بالبيئة.

وقد عرف البنك الدولي الإعلام البيئي بأنه " نقل معلومات ذات طابع بيئي عبر وكالات الأنباء المختلفة أو المنظمات غير الحكومية من أجل إثراء معارف الجمهور والتأثير على أرائه وأفكاره وسلوكياته تجاه البيئة". [5]

إن من بين أهم النظريات التي تناولت العلاقة بين الإعلام والبيئة والجمهور هو نظرية دونز Downs والذي طرح نموذجا أسماه بدائرة الانتباه أو التركيز. حيث يقول دونز Downs إن الاهتمام بقضايا البيئة يمر بخمس خطوات متلاحقة وهي:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة المشكلة أي عندما تبرز هناك مشكلة بيئية ما لكنها لا تحظى بالاهتمام الشعبي الواسع. ويرى دونز أن الخبراء عادة ما يكونوا على دراية ووعي بالإخطار لكن هذا الشعور لم ينتشر بعد بشكل واسع على المستوى الشعبي.
- **أما المرحلة الثانية:** فهي مرحلة التنبيه بالخطر ويحدث ذلك حين تقع سلسلة من الأحداث تنبه أو توقظ الوعي لدى الناس وتشعرهم بالمشكلة.
- **أما المرحلة الثالثة:** فهي ما أسماه بالإحساس المتنامي بالكلفة حيث سيلاحظ في هذه المرحلة الخبراء التضحيات والكلفة المحتملة من المشكلة.
- **أما المرحلة الرابعة:** فهي تراجع الاهتمام الشعبي تدريجيا بالمشكلة .

● **أما المرحلة الأخيرة** أو ما اسماه مرحلة ما بعد المشكلة post – problem stage حين تدخل المشكلة في مرحلة طويلة من عدم الحسم وتتأرجح فيها المشكلة بين الاهتمام القليل أو الاهتمام المفاجئ حيث يطرح دونز Downs كل الاحتمالات حين تطرح المسألة على الصعيد الوطني فإنها من المحتمل أن تشد الاهتمام الشعبي.[6]

ويعد هذا النموذج من أشهر النماذج التي تناقش مسالة العلاقة بين الإعلام والجمهور والبيئة ورغم إن الانتقادات كثيرة لهذا النموذج لكن أهمها أن النموذج يغفل التفصيلات والأسباب أو الظروف المحيطة التي يعمل فيها الإعلام وهنا لا يمكن تغافل دور المؤسسات ودور الدوافع والمصالح السياسية والاقتصادية التي تحكم وسائل الإعلام هذا من ناحية كذلك فإن ظروف المتلقي ومدى قربه المكاني والزماني بالقضايا المطروحة أيضا وجود مكونات أخرى ثقافية أو دينية أو مؤسساتية مثل منظمات العمل التطوعي فإنها أيضا قد تقوي أو تضعف من دور وسائل الإعلام.

إن كل هذه الظروف لا تحظى بالاهتمام ضمن دراسة دونز Downs ونظريته، هذا يجعل دراسة أخرى أكثر أهمية في هذا الجانب وهي دراسة هيجلنتر وبوسك Hilgartner & Bosk وعنوان هذه النظرية هو الحقول العامة public arenas ويعطي هذا النموذج اهتماما أساسيا بالمجالات أو الحقول في المجتمع حيث يظهر هناك تحديدات اجتماعية للمشكل ويدرس هذا النموذج تأثير تطور المشكلات الاجتماعية وأيضا الفاعلين الاجتماعيين الذين يتبنونها .هذا النموذج يدرس العوامل الخارجية والداخلية والية تأثير وسائل الإعلام في السياسة البيئية والممارسة السياسية وهو يجعل الاهتمام يتناول أيضا نواحي الضعف والقوة في التغطية الإعلامية للقضايا البيئية.

ويدرس النموذج أيضا دور المؤسسة ومجال تأثيرها في إفساح المجال لقضايا البيئة لنيل الاهتمام.

كما يأخذ في الاعتبار أيضا الفروقات بين المتلقين إذ يرى هذه النموذج ان المتلقين لا يفسرون ويستوعبون المواضيع بنفس الدرجة .حيث يخلص هذه الاتجاه إلى انه ليس هناك ربط مباشر بين المعلومات التي تتدفق عبر وسائل الإعلام وبين السلوك المحتمل أي أن

التغطية لا تحدد ولا تضمن المشاركة لكن تشكل أو تصيغ احتمالية وقوعها. [7]

وهذا الطرح العميق لنظرية التعامل مع القضايا البيئية هو ما يجب أن يكون حاضراً لدى القائمين على التوعية بمخاطر هذه المشكلة والتعامل معها كأزمة لها نظريات ومداخل في التعامل معها وحلها كونها قضية من التعقيد والتداخل ما يجعل الاقتراب منها بغية معالجتها أمرا يبدو معه ضروريا وجود المعرفة الكافية والخلفية المناسبة .

ويفترض أن تكون قضايا البيئة حاضرة في وسائل الإعلام عبر ثلاثة مسارات أساسية:

الإعلام الوطني: ونقصد به كل وسائل الإعلام الخاصة والعامة ذات الانتشار الوطني أي على مستوى الدولة.

- **الإعلام المحلي أو المنطقي** وهي تلك الوسائل محلية الانتشار والتأثير.

اما المسار الثالث فهو نشاط المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالبيئة

وما تصدره من مطبوعات وملصقات أو ندوات إضافة إلى درجة حضورها وتواصلها مع وسائل الإعلام المحلية والوطنية وربما الدولية.

وعادة ما تقوم هذه المؤسسات والمنظمات بتكوين إدارات وهيئات متخصصة في الإعلام لتحقيق هذا الهدف.

وبالتالي فإن تقييم أداء الدول والمنظمات على السواء في مجال البيئة ينبغي أن يتناول بالتحليل والمقارنة هذه المسارات الثلاثة. غير اننا في هذه الورقة نركز بشكل أساسي على مسألة تركيز واهتمام وسائل الإعلام الليبية بقضايا البيئة وان نستفيد من تحليل آراء نخبة من الأساتذة المتخصصين في هذا الشأن حتى لا يكون التحليل مجرد انطباعات أو تقييم سطحي لأداء أجهزة الإعلام الليبية.

وقبل الخوض في صلب هذه الدراسة ينبغي أن نشير وبشكل مختصر إلى اهم مراحل تطور وسائل الإعلام الليبية لأن ذلك يفيد في تسليط الضوء على ظروف وبيئة عمل الإعلام الليبي الحالية بشكل خاص.

■ **نبذة عن الإعلام الليبي :**

من الناحية التاريخية: يمكن تقسيم مراحل تطور الإعلام الليبي قبل ثورة فبراير إلى مرحلتين:

الاولى هي مرحلة تأسيس الدولة الليبية والتي ابتدأت في 24 ديسمبر 1951.

والثانية بدأت مع نهاية الحكم الملكي وبداية عصر الجمهورية والجماهيرية في 1 سبتمبر 1969 والتي انتهت في 17 فبراير 2011.

واتسمت المرحلة الأولى بصعوبات جمة في مجال الإعلام والاعتماد الكبير على المساعدات التقنية والفنية الخارجية وخاصة من أمريكا التي أسهمت في بناء الإذاعة المسموعة الليبية، والراديو بالذات كان مصدرا اعلاميا مهما لتلك المرحلة لخصوصية هذه الوسيلة وانتشار الأمية وترامي أطراف ليبيا مما يجعل الإذاعة المسموعة هي الوسيلة الفعالة الوحيدة في تلك الحقبة خاصة في الخمسينيات.

أما المرحلة الثانية فقد اتصفت بالاستخدام الموجه للإعلام وركز النظام السابق على استخدام الإعلام داخليا وخارجيا في الدعاية للأفكار الثورية والقومية بشكل أساسي. وحين قامت ثورة فبراير في 2011 كانت هناك 5 قنوات تلفزيونية وأربع قنوات مسموعة بالإضافة إلى عدد آخر من الإذاعات المحلية التي تديرها المناطق، أما الصحف فقد كانت هناك 37 صحيفة و34 مجلة.

وكانت الإذاعات المرئية والمسموعة تتبع كلها الدولة وتدار وتمول عبر مؤسسة ما كان يعرف بهيئة إذاعات الجماهيرية.

أما من حيث خارطة وسائل الإعلام في ليبيا فتتوزع بالشكل التالي:

فحسب بيانات موقع نايلسات في نوفمبر 2012 بلغ عدد القنوات الفضائية الليبية على القمر الصناعي عرب سات 40 قناة مرئية ومسموعة.[8]

أما أعداد الصحف فقد أظهرت إحصائية صادرة عن هيئة وتشجيع الصحافة أن عدد الصحف بلغ 92 صحيفة يومية وأسبوعية في ديسمبر 2012. [9]

وتتوزع هذه الوسائل على مختلف المناطق الليبية وأغلبها يتركز في المدن الثلاث الكبرى طرابلس وبنغازي وسبها.

ورغم هذا العدد الكبير نسبيا لوسائل الإعلام فإن هناك إغفالا لقضايا البيئة في هذه الوسائل ولعل ذلك يرجع بشكل أساسي كون أغلب هذه الوسائل لم تعتمد خطة إعلامية مسبقة أو ما يعرف في الإعلام بالتخطيط الاعلامي الذي يمكن أن نعرفه على أنها العملية الإدارية المقصودة والتي" يتم بموجبها فحص وتشخيص المجتمع المستهدف من جوانبه المختلفة بهدف إحداث تغيير في هذا المجتمع من خلال تحديد الأهداف والاستغلال الأمثل لكل الموارد والطاقات الإعلامية وتعبئتها والتنسيق بينها على ان تتضمن هذه العملية تطوير وتنمية إمكانيات الإعلام ذاته باعتباره قطاعا هاما من القطاعات الرئيسية في المجتمع".[10]

■ أهم القضايا البيئية الملحة»ذات الأولوية» في ليبيا

لاشك أنه من الصعب الفصل بين مشكلات البيئة من حيث علاقتها ببعضها من ناحية وعلاقة إدارات ومؤسسات الدولة بها من ناحية أخرى، وأيضا مسؤولية الأفراد وأهمية وعيهم وتقديرهم لعمق وأبعاد مثل هذه المشكلات التي تمس حياتهم بشكل مباشر، وقد أصبحت اليوم بعض القضايا البيئية تفرض نفسها باعتبارها أزمة طارئة أو حالة مستعجلة يجب التعامل معها بشكل طارئ لكننا نسعى في هذا البحث إلى التركيز على دور الوعي وأهمية ودور وسائل الإعلام في التعامل مع قضايا البيئة بمختلف درجاتها وخطورتها و أهميتها وفي هذا الإطار فإننا يجب أن نشير إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بالبيئة والتي باتت ملحوظة في البيئة الليبية منها مشكلة تلوث المياه وهي المشكلة الذي ترتبت عليها عدة نتائج تتعلق بالصحة ومشكلات الكلى وعدة أمراض أخرى تنتج عن تسرب النفايات والمواد والسوائل الضارة التي تلوث مياه الشرب.

«ليبيا حاليا في ظل غياب الرقابة البيئية تعتبر سوقا مفتوحة لدخول المواد الكيماوية الضارة والمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والأسمدة والمواد المعالجة عضويا وكيميائيا وبسبب عدم تفعيل دور الهيئة العامة للبيئة في هذه المرحلة... إن الذي يحدث في ليبيا الآن بسبب عدم الاهتمام بموضوع البيئة وعدم اعتباره من الأولويات هو مزيد من التدمير والانتهاك للبيئة ومنظوماتها».[11]

إن مشكلات التلوث هي ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات غير إن النفايات على سبيل المثال في اغلب الدول النامية تسبب أذى أكبر بسبب "الافتقار إلى خدمات جمع النفايات مما يؤدي إلى تكدسها وتراكمها في الشوارع والأزقة والمناطق المأهولة أو القريبة من التجمعات السكانية الأمر الذي ينجم عنه لا محالة انتشار الأمراض والاوبئة".[12]

ونورد هنا بعض المظاهر البيئية والسلوكيات الخاطئة والتي تبدو واضحة للعيان في المجتمع الليبي، ونوردها هنا ليس على سبيل الحصر إنما على سبيل المثل لا غير وهي ليست كل الظواهر السلبية المتعلقة بالبيئة إذ إن ذلك لا تتسع له هذه الدراسة وإنما نورد هنا بعض هذه الظواهر:

1 – تلوث ناجم عن تراكم النفايات وسوء طرق التخلص منها مثل أسلوب حرق النفايات وسط وخارج المدن.

2 – التخلص من النفايات ورميها دون معالجة في الضواحي والصحارى وما ينجم عنها من تلوث في الماء والغذاء

3 – سوء تصريف مياه الصرف الصحي حيث تنعدم بشكل شبه تام شبكات الصرف الصحي والمعالجة وفي كثير من الأحيان تتسرب إلى المياه الجوفية أو مياه البحر ونجم عن ذلك تلوث شواطئ كثيرة بطرابلس وبنغازي والخمس.

4 – سوء طرق التخلص من النفايات الصناعية وعدم الوعي بخطورتها على البيئة مثل الأجهزة الالكترونية والكهربائية

5 – سوء طرق التخلص من المواد الطبية ومخلفات المستشفيات والمراكز الطبية.

6 – تصريف الزيوت والمخلفات الصناعية السائلة في الورش والمصانع وتلوث المياه الجوفية بهذه المخلفات.

7 – ظاهرة القضاء على الغابات بالحرق والقطع وزحف البناء العشوائي على الغابات.

8 – مظاهر التلوث الزراعي والصناعي الأخرى وخاصة الاستخدام غير المدروس للمبيدات والمواد الكيماوية الضارة.

ونكتفي بهذه المظاهر الواضحة جدا والتي ينجم عنها بالتأكيد انعكاسات سلبية بعضها خطير وينعكس بشكل مباشر على صحة الأفراد. وهناك الكثير من الدراسات المتخصصة والتي توضح بشكل تفصيلي أهم الأمراض المرتبطة بظاهرة تلوث المياه وتلوث الغذاء والتي ستقودنا حتما إلى خلاصة مفادها أن الآثار الصحية لمشكلات تلوث البيئة لها نتائج مباشرة تتعلق بصحة وسلامة الأفراد ولا ينبغي تجاهلها أو عدم إعطائها الأهمية التي تستحق في وسائل الإعلام.

وضرورة التعامل معها من منظور الأزمة التي يجب أن تتم معالجتها بتكاثف الجهود من قبل القائمين بالاتصال وذوي العلاقة والاختصاص في مجالات الصحة والبيئة.

■ **نتائج الدراسة وتحليل البيانات:**

1 - **توزيع أفراد العينة**

نلاحظ في الجدول الأول توزيع أفراد العينة حسب الجنس والذي يظهر درجة من التقارب بين الجنسين.

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	38	٪ 61.3
أنثى	24	٪ 38.7
المجموع	62	٪ 100

2 - **تقييم أفراد العينة لمستوى الوعي بالبيئة:**

ومن خلال الجدول رقم (2) يظهر لنا جليا أن هناك نسبة عالية ترى بأن مستوى الوعي لدي المواطن الليبي متدنٍ وهو ما يدعو فعليا للحاجة لتكثيف البرامج المتعلقة بالبيئة. وهذا يذهب لتأكيد صحة الفرضية التي وضعها الباحث والقائلة بأن هناك تدنيا في مستوى الوعي بقضايا البيئة لدى الرأي العام الليبي.

جدول رقم (2) تقييم أفراد العينة لمستوى الوعي البيئي في ليبيا

المستوى	التكرار	النسبة
جيد	5	٪ 8
متوسط	17	٪ 27.4
متدني	40	٪ 64.5
المجموع	62	٪ 100

2 - تقييم أفراد العينة لتناول الإعلام الليبي لقضايا البيئة

وحول كفاية البرامج المتعلقة بالبيئة في كافة الوسائل الإعلامية يرى أفراد العينة أن هناك قصورا واضحا وان برامج الوعي البيئي غير كافية حيث بلغت نسبتهم 90 ٪ وهو ما يعني أن هناك حاجة ملحة للاهتمام بمثل هذه البرامج وإعطائها مساحة من الاهتمام ضمن خريطة البرامج الإعلامية المختلفة في كل الوسائل الإعلامية المطبوعة والمرئية والمسموعة. نتائج هذا الجدول تذهب في اتجاه تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تقول ان الإعلام الليبي بشتى وسائله وأشكاله لا يعطي قضايا البيئة اهتمام كافيا .

جدول رقم (3) مدى تناول الإعلام الليبي لقضايا البيئة

الجنس	التكرار	النسبة
نعم	56	٪ 90
لا	6	٪ 10
المجموع	62	٪ 100

3 - فاعلية وسائل الإعلام المختلفة في طرح قضايا البيئة.

يرى أفراد العينة في هذا الاطار أن هناك شبه إجماع بأن كل الوسائل الإعلامية مهمة

ويجب استخدامها بنفس الدرجة، وإن كان هناك تركيز على أهمية التلفزيون باعتباره الوسيلة الأكثر شعبية وانتشارا من ناحية كما تلائم هذه الوسيلة كل شرائح المجتمع دون استثناء باعتبار ان هناك نسبة امية في المجتمع الليبي لا يمكن تجاهلها، أظهر أفراد العينة اهتماما أيضا بالراديو والانترنت بنسب متقاربة بلغت حوالي 14 ٪ و17 ٪ على التوالي، وهو ما يعني أن الراديو كوسيلة تنتشر في كل المناطق والمدن ويخاطب كل الشرائح أما الانترنت فالأهمية تنبع من رخص استخدام برامج ومواضيع الوعي البيئي في هذه الوسيلة من ناحية ومن ناحية أخرى فإن استهداف شرائح المتعلمين بالذات والقادرين على استخدام الانترنت ربما يسهم بشكل أسرع في نشر الوعي البيئ بين شرائح المجتمع وإقحام شريحة مهمة في تبني قضايا البيئة وهي شريحة المتعلمين الأكثر من غيرهم على قيادة المجتمع.

جدول رقم (4) نوعية الوسيلة الإعلامية الملائمة لتناول قضايا البيئة:

الوسيلة	التكرار	النسبة
التلفزيون	15	٪ 24
الراديو	9	٪ 14.5
الصحف والمجلات	6	٪ 9.7
الانترنت	11	٪ 17.7
جميع هذه الوسائل	21	٪ 34
المجموع	62	٪ 100

4 - تقييم أداء وسائل الإعلام الليبية في قضايا البيئة

ويظهر الجدول رقم 5 تقييم أفراد العينة لأداء الإعلام الليبي في مجال البيئة حيث ترى غالبية العينة أن الأداء رديء أو رديء جدا وهو ما يعني أن الإعلام الليبي لا يقدم

شيئا يذكر في مجال البينة ويتحمل مسؤولية كبيرة في تجاهل مسألة ملحة تتعلق بواجب مهني وأخلاقي تجاه البيئة وكذلك فهو موضوع يتعلق بالصحة وبمستقبل الأجيال أيضا.

وهذا الأداء الضعيف ربما يعود بشكل كبير إلى طبيعة المرحلة التي تمر بها ليبيا حيث التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية تشكل هاجسا كبيرا للمجتمع الليبي وهو ما يفترضه الباحث في فرضيته الرابعة والتي يؤكدها أغلب المستجوبين من العاملين بقطاع الإعلام.

● **أسباب وخلفيات عدم الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة**

هناك ضعف واضح في حضور قضايا البيئة في الإعلام الليبي وهي مسألة تبدو واضحة لكل متتبع للإعلام الليبي ويقر بوجودها العاملون في وسائل الإعلام المختلفة.

فعلى الرغم من هذا العدد الكبير نسبيا لوسائل الإعلام في بلد صغير مثل ليبيا فإن قضايا البيئة لا تبرز في الإعلام الليبي بالشكل الذي يتناسب مع هذا الكم في الوسائل الإعلامية إضافة إلى أهمية قضايا البيئة خاصة في المرحلة الحالية وما تعانيه الدولة من صعوبات وبالتالي فإن الحاجة تصبح مضاعفة لتعاون وإسهام المواطن في الحد من مشكلات البيئة بشكل خاص مثل التلوث . حيث إن التناول قليل جدا وقد تم تناول موضوع البيئة مرات معدودة وبشكل قصير ومختصر.وربما يعود السبب لأن طبيعة القنوات التلفزيونية مثلا يجعلها تهتم بالخبر دون التعمق في المواضيع التي تحتاج إلى متابعة وتحقيق.

كما يرجع السبب في عدم تناول الأخبار المتعلقة بالبيئة هو عدم وجود أنشطة تتعلق بالبيئة وحتى حين تكون هذه الأنشطة موجودة فإنها لاتصل لوسائل الإعلام ولا تحظى بأهمية في وسائل الإعلام.وهناك قصور واضح في جهاز الإعلام التابع لوزارة البيئة

ومن ضمن الأسباب التي جعلت قضايا البيئة غير بارزة أو حاضرة في الإعلام الليبي مرده جملة من الأسباب .

السبب الأول هو أن الوضع السياسي الراهن الذي يجعل القنوات كلها تقريبا تنحاز للبرامج السياسية وإهمال قضايا البيئة.

أما السبب الثاني فهو إن صاحب القرار في القناة يعتبرها غير مهمة ولا يوجه القناة لتهتم بمثل هذه الملفات

هذا باختصار أهم النقاط الرئيسية والأسباب التي تقف وراء عدم اهتمام وسائل الإعلام الليبية بقضايا البيئة خاصة القنوات التلفزيونية .

جدول رقم (5) تقييم أفراد العينة لأداء الإعلام الليبي في مجال البيئة

التقييم	التكرار	النسبة
جيد جدا	0	٪ 0
جيد	6	٪ 9.7
رديء	38	٪ 62.2
رديء جدا	18	٪ 29
المجموع	62	٪ 100

5 - اقتراحات مستقبلية لتفعيل الإعلام الليبي في مجال البيئة

ومن خلال تقييم الأداء للإعلام الليبي فإن أفراد العينة يرون أن الاتجاه الذي يجب أن يسلكه الإعلام ينبغي أن يصب في اتجاه وضع إستراتيجية جديدة تسهم في تفعيل دور الإعلام في رفع الوعي البيئي وهذه الإستراتيجية قد يكون من المناسب أن يتم وضعها بالاستفادة من خبرات الدول الأخرى وهو ما يعني أن هناك حاجة لوضع تصور علمي ينبع من فهم واستيعاب دور الإعلام وأهميته في مجال البيئة من ناحية والاستفادة من كل التجارب الأخرى وتكييفها مع وضعية المجتمع الليبي وخصوصيته الثقافية وطبيعة مشكلاته في مجال البيئة.

وهنا تظهر الأهمية لوجود خطة شاملة ومتكاملة تساهم فيها كل وسائل الإعلام تكون قضايا البيئة ورفع مستوى الوعي العام من أولوياتها أو ضمن خريطة اهتمامها،

وان مظاهر تخبط وسائل الإعلام الليبية وعدم وجود تشريعات نافذة ملزمة لكل وسائل الإعلام الخاصة والعمومية أدى إلى شكل من أشكال التشتت والتخبط في تحديد أولويات وسائل الإعلام الليبية حتى على مستوى المناطق ومستوى المؤسسات الحكومية نفسها وهو ما يؤكد الفرضية التي وضعها الباحث، إن الإعلام الليبي لا يملك خططا إستراتيجية تتضمن الاهتمام بقضايا التوعية البيئية. باعتبار أن السمة الأساسية لتوجهات وسائل الإعلام الليبية في شكلها الحالي هو مسايرة ومتابعة ما يشغل بال الرأي العام من قضايا أو ما تفرضه الأحداث من قضايا سياسية وأمنية في ليبيا ولا يتبع بالتالي خططا مدروسة وأهدافا محددة بقدر ما يساير الواقع دون أن يجتهد لتغييره أو لفرض قضايا معينة في لائحة الأجندة السياسية المطروحة.

جدول رقم (6) الكيفية المناسبة التي يراها أفراد العينة لتناول قضايا البيئة

الوسيلة	التكرار	النسبة
يحتاج لتطوير	20	٪ 32
وضع إستراتيجية جديدة	30	٪ 48.4
الإبقاء على والوضع الحالي	0	٪ 0
الاستفادة من التجارب الدولية	12	٪ 19.4
المجموع	62	٪ 100

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الأعلى هي التي ترى ضرورة وضع إستراتيجية جديدة للإعلام الليبي فيما يتعلق بقضايا البيئة ويليها الفئة التي ترى بأن الإعلام الليبي يحتاج إلى تطوير مما يعني أن الوضعية الحالية لأداء وإستراتيجية الإعلام

الليبي فيما يتعلق بقضايا البيئة غير مناسبة. ولابد في مثل هذه النتائج أن يقوم الإعلام الليبي بمراجعة سياسته في تناول قضايا البيئة إذ إن الأخطار المترتبة عن نقص المعلومات واستمرار التدهور في صيغ التعامل مع التلوث وتجاهل المخاطر المترتبة عنه ستقود إلى نتائج وخيمة على مستوى الأفراد والمجتمع وأيضا إلى مخاطر بيئية سوف تتوارثها الأجيال اللاحقة وليس من السهل الخلاص منها.

■ **خلاصة وتوصيات:**

لقد تزايد الاهتمام بمشكلات البيئة والتي أصبحت تحظى باهتمام عالمي نظرا لارتباطها المباشر بحياة الإنسان وصحته من ناحية ونظرا لأنها تفاقمت وأصبحت ولم يعد من السهل تجاهلها.[13]

من خلال هذه الورقة نستطيع أن نتلمس الغياب شبه التام لقضايا البيئة في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة وبمختلف أنواعها. كما نلحظ ضعفا في العمل الإعلامي التوعوي للأجهزة التابعة للدولة وخاصة تلك المهتمة بالبيئة مثل وزارة البيئة حيث لا توجد مطبوعات ولا حملات إعلامية تهتم بالبيئة وهذا القصور قد يعود بالأساس لحداثة هذا الجهاز نسبيا لكون وزارة البيئة تأسست بعد ثورة فبرير 2011م.

ورغم كثرة الأجهزة الإعلامية في ليبيا من قنوات مسموعة ومرئية وصحف ومجلات فإن البيئة لا تحظى بالاهتمام الكافي ويعود السبب الأساسي حسب الدراسة إلى أن المرحلة الانتقالية والظروف الصعبة التي تعانيها الدولة الليبية في هذه السنوات بعد ثورة فبراير قد جعلت وسائل الإعلام تركز على قضايا الأمن والسياسة وتهمل قضايا البيئة وبهذا تصبح وسائل الإعلام في ليبيا تتابع الأحداث ولا تسهم في صنعها أو فرضها للنقاش. ولاشك ان غياب العمل الأهلي والتطوعي في مجال البيئة وربما محدودية مثل هذه النشاطات يؤشر إلى مشكلات أخرى تتعلق بضعف مشاركة النخب في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في ليبيا. وهي ظاهرة تستدعي الاهتمام والدراسة إذ يغيب العمل التوعوي عن الجامعات والمؤسسات الثقافية في ليبيا بشكل واضح.

أخيرا إن هذه الدراسة ليست إلا بذرة يمكن الاستفادة منها في دراسات أوسع وأشمل تتعلق بالبيئة ودور وسائل الإعلام. وهذه الدراسة إنما سعت للتركيز على جانب مهم وهو الوعي والذي إن توفر فإنه يسهم في تقليص الأضرار البيئية بشكل كبير ويجعل من وظيفة مؤسسات الدولة المعنية بالبيئة أكثر سهولة.

■ ويوصي الباحث بما يلي:

1 – ضرورة إعداد دراسات شاملة ووافية عن المشكلات البيئة في ليبيا وطرق إسهام المواطن في علاجها.

2 – ضرورة وضع إستراتيجية إعلامية على مستوى الدولة لمعالجة قضايا البيئة ورفع الوعي البيئي

3 – ضرورة أن تكرس الأجهزة المعنية بالبيئة جانبا مهما من عملها للجانب الإعلامي التوعوي.

المراجع:

1 – انتوني غدنز – علم الاجتماع –ت فايز الصباغ – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – 2005 ص141

2 – المرجع نفسه ص 143

3 – المرجع نفسه ص143

4 – روجر ويمر وجوزيف دومنيك – مقدمة في أسس البحث العلمي – تر صالح بو أصبع – دار رام للدراسات والنشر والتوزيع – عمان – ط الثانية – 1997 .ص 99

5 – (Gillian Martin, Manuel de planification de la communication) في رضوان سلامن – الإعلام والبيئة – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر – 2006 الجزائر. ص22.

6 - Downs A . 1972 Up &down with ecology - the issue - attention cycle. public interest. 28:38 - 50.

7 - Hilgartner S,Bosk CL.1988. The rise and fall of social problems: a. public

arenas model, Am.J social.94:53 - 78.

8 - انظر - الموقع الرسمي للنايل سات. 2013/http://www.nilesat.com.eg.

9 - إحصائية بالصحف الليبية الصادرة عن هيئة تشجيع الصحافة. إحصائية غير منشورة .هيئة دعم وتشجيع الصحافة 2013.

10 - رفعت الضبع - الإذاعة النوعية وإنتاج البرامج - دار الفجر للنشر والتوزيع - القاهرة - 2011 - ص 108

11 - خليفة الككلي - الوضع البيئي في ليبيا في حالة خطر - صحيفة بيئتي – الهيئة العامة للبيئة العدد الأول السنة الأولى - 24 اكتوبر 2013 . ص 5

12 - فتحي دردار - البيئة في مواجهة الثلوث–دار الأمل – الجزائر 2003). ص145 - 162.

13 - نرمين فايز وآخرين . ,Journal of Environmental Studies and Researches (2019) 9(4): 865 - 877